الافلاس لا تحقق عند الامام لان الافلاس لا يتحقق عنده لان المال غاد ورائح فيرى الانسان فقيرا ويصير غنيا وبالعكس ويحتمل انه استغنى في مجلس الحكم بان مات له قريب يرثه مع الحوالة بحر وله اختلفا فالقول للمحال مع يمينه على العلم





بيت اختلعت بمهرها ونفقة عدتها صح وان لم يجب النفقة بعد وهي مجهولة لدخولها تبعا كبيع الشرب جاز تبعا للارض
بخلاف وان كان مجهولا وفي شرح الطحاوي خالعها على نفقة العدة صح ولا تجب النفقة بخلاف ما لو ابرأت الزوج عن
صح النفقة في المستقبل حيث لا يصح وفي الظهيرية ان ابرأته عن نفقة العدة بعد الخلع لا يصح وكذا بعد الطلاق
وقيل يصح وهو الاشبه برأته عما لخلع في الخلع والبراءة

وفي الفتاوى رجل خلع امرأته بما لها علمه من المهر ظنا منه ان لها عليه بقية المهر ثم تذكر انه لم يبق لها
امرأته عليه شيء من المهر وقع الطلاق بمهرها فيجب عليها ان ترد المهر ان قبضت والا برئ الزوج اما اذا علم ان لا مهر لها
لها علمه عليه بان وهبت صح الخلع ولا ترد على الزوج شيئا كما اذا خلعها على ما في هذا البيت منه المتاع وعلم
انه لا متاع في هذا البيت وعلى هذا كل بائع الزوجة منها تطليقة بمهرها والزوج يعلم انه لم يبق عليه
شيء من المهر واشترت هي بيع الطلاق عما ان رجعيا ولا ترد على الزوج شيئا خلعها بمهرها الخلع من الجنس الثالث
في الفاظ الخلع امرأة قالت لزوجها اخلعني على كذا فقال فعلت او اجرت يكون خلعا خلاصة
بيت من الجنس الثالث ومنها من الجنس السادس لا بد للخلع ولو اختلعت مع زوجها على نفقة عدتها
ومهرها على ان على الزوج عشرين درهما نقل عن الشيخ الامام الاستاذ ظهير الدين انه يصح ويجب
على الزوج عشرون درهما وبه يوافق هذا في الاصل انتهى

Amideritp 1957
Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)